الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 2 1991
UN/SA Collection

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيس : السيدة كومبس (نيوزيلندا)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.32
13 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

في غياب الرئيس ، تولت السيدة كومبس (نيوزيلندا) نائبة الرئيس الرئاسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع) (A/45/3 ، الفصل الخامس ، الفرع دال ، و A/45/301 ، و A/45/303 ، و A/45/329 ، و A/45/495 ، و A/45/535 ، و A/45/536 ، و A/45/542 ، و A/45/652 و Add.1 ؛ و A/C.3/45/4 و E/1990/39/Add.1)

١ - السيد الجابر (قطر) : قال إن آفة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها قد تفاقمت وأصبح لها تبعات خطيرة بالنسبة للأفراد ، ولا سيما الشباب ، والدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة أو مناطق عبور . وإن المخدرات تعيق التنمية الاقتصادية وتساهم في انتشار متلازمة فيروس نقص المناعة المكتسب . وقد شددت الجمعية العامة في قرارها ١٢٢/٤٣ على أن ارتباط الاتجار بالمخدرات بتنظيمات الإجرام الدولية والعنف والفساد المرتبطين بها يُلحق ضررا كبيرا بالمؤسسات الديمقراطية وهياكل الأمن الوطني والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول . وقد أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية أن الاتجار غير المشروع يمثل نشاطا إجراميا دوليا يقوض الأسس السياسية للدول ، مما جعل الجمعية العامة تقرر النظر في إنشاء محكمة جنائية دولية مختصة بهذه الجرائم .

٢ - وقال إن التطورات الأخيرة في مجالات الاتصال والنقل والانتاج والتسويق والتمويل قد جعلت الاتجار غير المشروع بالمخدرات مصدر ربح لا يفوقه إلا الربح من الاتجار غير المشروع بالأسلحة والإثنان مرتبطان بالإرهاب الدولي . وقد شن تجار المخدرات في كولومبيا اعتداءات مسلحة على المؤسسات الحكومية المعنية بمكافحة المخدرات وضد المسؤولين عن إنفاذ القوانين . وأثنى على جهود الحكومة الكولومبية في محاربة تلك العصابات وحث المجتمع العالمي على توفير المساعدة المالية والتقنية للقضاء على هذا الشر .

٣ - وقال إن قطر تدعم جميع الجهود الدولية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأنها انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، بالرغم من أن المخدرات لا تشكل في قطر مشكلة اجتماعية بسبب التربية الدينية الصارمة . وأعرب عن ثقة وفده بأن تؤدي الاتفاقية

(السيد الجابر ، قطر)

إلى تعزيز التعاون الدولي وتدعيم الصكوك الدولية القائمة وانه يُعلق أهمية كبرى على المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة للأمم المتحدة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وينبغي أن تركز الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع على النقاط الرئيسية الثلاث التالية : أولا ، تطبيق عقوبات صارمة على تجار المخدرات ، بما في ذلك مصادرة أرباحهم الناشئة عن الاتجار غير المشروع وإحكام الرقابة على تحركاتهم وفقا لاتفاقية فيينا والصكوك الدولية الاخرى ذات الصلة ؛ ثانيا ، فيما يتعلق بالاستهلاك ، شن حملات توعية عامة وبرامج للوقاية تهدف إلى الحد من الطلب على المخدرات ، وتوفير العمل والتعليم للشباب ، ومعالجة مدمني المخدرات وتأهيلهم ؛ ثالثا ، فيما يتعلق بالانتاج ، توفير المساعدة للبلدان المنتجة للمخدرات التي تسعى إلى الاستعاضة عن هذه المحاصيل بأخرى قانونية . ولا يمكن القيام بذلك إلا عن طريق زيادة المساعدة المالية ، وزيادة إمكانية وصول منتجاتها القانونية إلى الاسواق الدولية وتوفير فرص العمل والتعليم للشباب . وأثنى على أنشطة صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات بوصفه مصدرا هاما للتمويل المتعدد الاطراف والتعاون التقني . وفي الختام ، قال إن مشكلة المخدرات ليست من الكوارث الطبيعية التي لا يد للإنسان فيها ولا حول له ولا قوة ؛ وإنما هي من صنع الإنسان . وأعرب عن الامل في أن تتضافر الجهود من أجل استئصال هذا الداء .

٤ - السيد شن شيكوي (الصين) : شدد على ضرورة زيادة التعاون الدولي لمكافحة النشاط الإجرامي المرتبط بالمخدرات . وقال إن بلدان انتاج المخدرات واستهلاكها وبلدان العبور تتحمل مسؤولية مشتركة ، عن الاشتراك في التعاون الدولي والإقليمي الرامي إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وفي هذا الصدد ، من الضروري احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام السيادة الوطنية . وتواجه البلدان النامية صعوبات أكبر فيما يتعلق بمكافحة إساءة استعمال المخدرات لأنها تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية . وبالتالي ، فهي بحاجة إلى قدر أكبر من المساعدة الاقتصادية والتقنية ضمن إطار التعاون الدولي . وينبغي تكملة الجهود المبذولة للقضاء على انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها عن طريق خفض الطلب عليها . وينبغي أن تعمل الدول المستهلكة للمخدرات على خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة عن طريق اعتماد تدابير شاملة من خلال التشريع والإدارة والتأهيل .

٥ - وأضاف أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور أكبر فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات وخطط العمل ذات الصلة وتنسيق الجهود الدولية المبذولة لمكافحة المخدرات وتوفير

(السيد شن شيكوي ، الصين)

المزيد من المساعدة التقنية والمادية للدول الاعضاء . وقال إن وفده يوافق على الآراء المقدمة في تقرير الامين العام بشان تعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات (A/45/652) ويؤيد فكرة دمج وحدات الامانة العامة القائمة لتصبح هيكلا تنفيذيا واحدا . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للانشطة التنفيذية دون المساس بالمهام الاخرى . وينبغي أن يتعاون الهيكل الجديد بصورة وثيقة مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية وأن توفر له الموارد البشرية والمالية الكافية .

٦ - وقال إن دخول اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية حيز التنفيذ يوفر أداة مفيدة أخرى في الحرب ضد المخدرات . وتدعو الصين جميع الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن ، وتشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لضمان تنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بهذا الميدان .

٧ - وقال إنه حدث في الآونة الاخيرة ، أن قامت تنظيمات المخدرات الدولية ، نظرا لقرب الحدود الجغرافية للصين الجنوبية - الغربية من "المثلث الذهبي" ، بأنشطة اتجار بالمخدرات في الصين . وقد أولت الحكومة الصينية اهتماما كبيرا للمشكلة وكثفت السلطات المختصة جهود المكافحة والتاهيل . وتقوم الصين بتعديل تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات وفقا لاتفاقية عام ١٩٨٨ بهدف فرض عقوبات قاسية فيما يتعلق بتلك الجرائم .

٨ - وتابع يقول إن وفده شارك بنشاط في أنشطة التعاون الدولي في ميدان مكافحة المخدرات ، وإنه يدعم بقوة عمل لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات . وفي السنوات الاخيرة ، تعاونت الصين مع وكالات الامم المتحدة لمكافحة المخدرات ، ولا سيما صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وأعرب عن أمله في التمكن ، من خلال بذل جهود مشتركة مع الصندوق والبلدان الاخرى في المنطقة ، من تدعيم عملية مكافحة إساءة استعمال المخدرات في منطقة "المثلث الذهبي" وتعزيز قدرة الصين على منع المخدرات وتوفير التاهيل .

٩ - السيد دولا سابلبير (فرنسا) : قال إن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة والاجتماعات الدولية العديدة المعقودة في عام ١٩٩٠ بشان مراقبة

(السيد دولا سابلبير ، فرنسا)

إساءة استعمال المخدرات قد وضعت أساسا أفضل للتعاون الدولي بالنسبة للعقد المقبل . وإن الزيادة الكبيرة في انتاج المخدرات ترتبط بالاسعار المتدنية للمواد الخام ، وانخفاض نصيب البلدان النامية في التجارة الدولية والقوة الشرائية المنخفضة في تلك البلدان نتيجة للازمة الاقتصادية التي تعاني منها . وإن مختلف اتفاقيات الامم المتحدة المعنية بإساءة استعمال المخدرات توفر مبادئ توجيهية واضحة بالنسبة للتدابير الواجب اتخاذها من جانب جميع الدول سواء كانت منتجة أو بلدان عبور أو مستهلكة .

١٠ - وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، اعتمدت فرنسا خطة عمل وطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، ترمي إلى تخفيض الطلب على المخدرات ، وإلى تدعيم وسائل منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدامها ، وإلى تأهيل مدمني المخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع وإلى منع غسل الاموال .

١١ - وقال إنه ينبغي النظر إلى الجهود الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات على أنها مسؤولية مشتركة بالنسبة لجميع الدول . وفي هذا الصدد ، يجب إيلاء اهتمام على درجة كبيرة من الدقة بمسالة المساعدة الاقتصادية والمالية المقدمة لاستبدال المحاصيل . ويجب توفير الدعم إلى بلدان العبور التي تكون غير قادرة على مراقبة الاتجار بالمخدرات . ويجب تدعيم عملية تدريب الشرطة والموظفين العاملين في مجال الحقوق والصيدلة والتعليم بغية اتباع سياسة وقائية ذات قاعدة عريضة . ويجب أن يشمل التعاون الدولي جميع البلدان وأن يركز على مشاكلها المحددة .

١٢ - وقال إن مكتب الامم المتحدة في فيينا يتطلب دعما أكبر من جانب الدول الاعضاء . وينبغي تعزيز دور لجنة المخدرات وفعاليتها . وعملا بولاية اللجنة ، ينبغي أن تصبح اللجنة مركز التنسيق للتعاون الدولي في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٣ - وبغية تحسين عملية تنسيق تدابير الامم المتحدة لمكافحة المخدرات ، ينبغي أن يؤدي الاصلاح الهيكلي الحالي إلى إقامة هيئة تنفيذية لضمان التعاون الوثيق بين مختلف الوكالات والمؤسسات المتخصصة . وينبغي أن تشمل خطة مكافحة إساءة استعمال المخدرات منظومة الامم المتحدة بكاملها ويجب تخصيص الاموال اللازمة لضمان نجاحها .

١٤ - السيدة كابا - كامارا (كوت ديفوار) : قالت إن الامم المتحدة هي وحدها التي تستطيع تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وبالرغم من أن تقرير فريق الخبراء المعني بتعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات يمثل مساهمة قيّمة ، إلاّ أن ثمة شكا في نجاح الهيكل الجديد ما لم يتوفر حل لمسالة تمويل الانشطة المضطلع بها لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وأضافت أن ممتلكات تجار المخدرات المصادرة والاموال المجمدة في المؤسسات المالية الغربية بسبب ارتباطها بالاتجار بالمخدرات يمكن استخدامها لدعم الجهد الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٥ - وأضافت أنه مما عاق هذا الجهد نقص الموارد المالية والازمة الاقتصادية التي يعاني منها العديد من البلدان النامية ، ولا سيما في افريقيا ، بينما التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لإدمان المخدرات في بلدان افريقيا آخذة في الارتفاع بشكل رهيب . وإن انتشار الفقر في المجموعات السكانية الريفية الناجم عن التدهور الكبير في أسعار المواد الخام يشكل أحد الاسباب الاساسية لزيادة انتاج محاصيل المخدرات غير القانونية .

١٦ - وقد اتخذت كوت ديفوار تدابير لمنع الاتجار بالمخدرات عن طريق تعزيز قوات الشرطة والخدمات الجمركية وتمديد عقوبة السجن بالنسبة للجرائم المتصلة بالمخدرات ؛ كما قامت ، بمساعدة صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، بإنشاء مختبرات لتحليل المخدرات وشكلت لجنة مشتركة بين الوزارات لدراسة مشكلة إساءة استعمال المخدرات واقتراح مبادئ توجيهية للسياسة الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

١٧ - إلا أن الصعوبات المصادفة تثبت أن مشكلة المخدرات مرتبطة بمجمل مسالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأن المنع في حد ذاته لا يكفي لوضع حد لعملية انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، بل من الضروري وجود سعر عادل للمواد الخام ووضع سياسة لضمان الانتعاش الاقتصادي ، بغية استئصال أسباب المشكلة . ومن الضروري ، أكثر في أي وقت مضى ، تعزيز التعاون الدولي لتحقيق هذا الهدف .

١٨ - السيد هيتام (ماليزيا) : قال إن نجاح الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة قد أوضح التزام المجتمع الدولي بزيادة التعاون الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وينبغي تنفيذ الاستراتيجيات الواردة في برنامج العمل

(السيد هيتام ، ماليزيا)

الشامل على أوسع نطاق ممكن على المستوى الوطني والإقليمي والدولي . ويوافق وفده على الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام بشأن برنامج العمل الشامل لمكافحة المخدرات (A/45/536) فيما يتعلق بالصعوبات العملية لرصد برامج مكافحة المخدرات ، وأعرب عن أمله في أن تقترح الوفود وسائل جديدة للرصد .

١٩ - وقال إن ماليزيا تؤيد آراء الأمين العام بشأن تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من تقريره الوارد في الوثيقة A/45/652 . ومن شأن الهيكل الموحد المقترح أن يمكّن الأمم المتحدة من القيام بدور مركزي في الميدان ، وينبغي أن يرأسه موظف أقدم على مستوى وكيل الأمين العام ليتمكن من تنفيذ مهامه بصورة أكثر فعالية . وأضاف أن ماليزيا تأمل في أن يعيّن الأمين العام رئيسا لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في أقرب وقت ممكن بغية الشروع في عملية إعادة التشكيل الهيكلي في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ .

٢٠ - ويرى وفده أنه ينبغي أن تقوم لجنة المخدرات بدور مركزي في أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وأن يتم تحديد مدة الدورات العادية والاستثنائية التي تعقدها اللجنة لتمكينها من تكريس مزيد من الوقت لموضوع يتسم بتلك الأهمية العالمية . ومن شأن تحسين سير عمل اللجنة المساهمة إلى حد كبير في كفاءة هيكل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وينبغي أن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوضع بشكل عاجل . وينبغي أن ينظر أيضا في إمكانية عقد دورة سنوية بدلا من دورة كل سنتين .

٢١ - ونظرا إلى أن الدول الأعضاء قد وافقت في برنامج العمل الشامل على إيلاء أولوية كبرى لأنشطة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، فمن الضروري جدا أن يحصل برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات على الموارد اللازمة للاضطلاع بأنشطته بكفاءة . وقال إن وفده يتعاطف مع نداء رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لاستعادة موارد الميزانية التي كانت مخصصة سابقا إلى الهيئة للاضطلاع بولايتها بموجب الاتفاقية . ويدعم وفده تخصيص المزيد من الموارد من الميزانية العادية أو من خارج الميزانية لتغطي كل أنشطة البرنامج بحيث يضطلع بالولاية القائمة والمهام الجديدة وبصورة فعلية وفعالة .

(السيد هيتام ، ماليزيا)

٣٢ - وقال إن وفده يرحب بتعيين فريق الخبراء لتقديم المشورة والمساعدة لجهاز مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وأشار إلى نتائجه وتوصياته الواردة في الوثيقة A/45/652/Add.1 . إلا أنه يحس بعدم الارتياح إزاء بعض التوصيات التي تدعو في الواقع إلى إنشاء المزيد من فرق الخبراء لإجراء دراسات مفصلة لمواضيع مختلفة . فبالرغم من أن فرق الخبراء قد تكون ضرورية بالنسبة للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقوم بنفسها بتقديم وتبادل المعلومات والخبرات التي تتوصل إليها بنفسها بغية إنشاء بنك للبيانات الهامة تُنسقه الأمم المتحدة من دون فرض المزيد من الضغوط على المنظمة من خلال تزايد فرق الخبراء . وينبغي تعظيم استخدام الموارد المتاحة من أجل الحصول على أمثل النتائج .

٣٣ - وأعرب عن ارتياح ماليزيا إزاء دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية حيز التنفيذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر . وقال إن ماليزيا من البلدان الأولى التي وقعت على الاتفاقية وتأمل في التصديق عليها في أوائل عام ١٩٩١ .

٣٤ - وقال إن وفده يؤيد مختلف مشاريع القرارات والمقترحات والتوصيات المعروضة على اللجنة . وبالرغم من إحراز تقدم كبير خلال السنة الماضية ، إلا أنه ما زال أمامنا الكثير الذي يمكن القيام به عن طريق تعاون دولي فعال وزيادة التزام الدول وتعزيز ثقتنا في الأمم المتحدة فيما يتعلق بقيامها بدور مركزي . ومن الضروري أن نتذكر في نهاية المطاف أن الطريقة المعتمدة من جانب كل دولة في تنفيذ استراتيجيات سياستها العامة وتنسيق عملها مع البلدان الأخرى ، هي التي تقرر نجاح برامجها المتعلقة بمكافحة المخدرات .

٣٥ - السيد ناندو (سورينام) : قال إن وفده يساند التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لتعزيز التعاون الدولي مساندة كاملة لأن مشكلة المخدرات تتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن لأي بلد أن يحلها بمفرده . وشدد في ذلك السياق على أهمية ما تقوم به الأمم المتحدة التي اعتمدت في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٦١ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ، ثم بروتوكول عام ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ . وقال إن سورينام طرف في هذه الاتفاقيات وقد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وهي أيضا طرف في الاتفاقية الدولية

(السيد ناندو ، سورينام)

لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، التي أعربت عن القلق بسبب الصلة بين المرتزقة والمتّجرين بالمخدرات ، وحث جميع الدول الاخرى على أن تصبح أطرافا فيها للتعجيل بنفاذها . وقال إن بلده يرحب أيضا بالإعلان السياسي وببرنامج العمل العالمي اللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة ، ويساندهما . ودعا إلى الإسراع بتنفيذ البرنامج الذي يولي أهمية متساوية لأهم الجوانب الثلاثة لمشكلة المخدرات ، وهي الطلب والعرض والاتّجار .

٣٦ - ومضى يقول إن وفده يرحب بالتقرير المتوازن والمتروّي الذي أعده فريق الخبراء ، والوارد في الوثيقة A/45/652/Add.1 . ويساند التوصية بإنشاء وحدة تنفيذية وحيدة ، يديرها موظف أقدم متفرغ ، وذلك لإدماج جميع أنشطة الوحدات الثلاث في الامانة العامة . وينبغي أن يكون على رأس هذه الوحدة موظف رفيع المستوى وذو خبرة ، وينبغي إنشاؤها في أقرب وقت ممكن .

٣٧ - ومنذ أن أصبحت سورينام ميناء عبور في التجارة الدولية بالمخدرات ازدادت مشكلة المخدرات حدة . ويجري حاليا استكمال التشريعات التي تجاوزها الزمن ، بغية مكافحة المشكلة ، وأُنشئت لجنة لدراسة التشريعات وتقديم توصيات بتعديلها ، وكذلك لصياغة أحكام قانونية جديدة .

٣٨ - وقد وُقعت اتفاقات ثنائية بشأن قمع إنتاج المخدرات والاتّجار بها غير المشروعين ، مع بلدان مجاورة واتُّخذت مع بعض منها خطوات عملية للتعاون في مجال إنفاذ القوانين . ولسورينام وحدة ضمن قوات الشرطة معنية بالمخدرات قامت في السنوات الاخيرة ، بمساعدة من منظمات أخرى ومن الجمهور ، بحجز كميات كبيرة من المخدرات الموجهة للتسليم في الخارج . وفي عام ١٩٨٦ أُنشئ مجلس وطني لمراقبة المخدرات ومنع استعمال المخدرات غير المشروع وللإشراف على معالجة مدمني المخدرات .

٣٩ - وقال إن حكومته لاحظت أن مشكلة عبور المخدرات في سورينام برزت إثر التردي الاقتصادي ، وهي ترى أنه قد تكون هناك علاقة بين عبور المخدرات ومشاكل التنمية الاقتصادية . ولذلك فإن المساعدة والدعم الاقتصاديين سوف يساعدان بلده كثيرا في الجهود التي يبذلها . وقد ساندت سورينام بإخلاص جميع المبادرات التي اتُّخذت لحل مشكلة المخدرات العالمية وأثنت على الامم المتحدة وهيئاتها الفرعية لما أحرزته من تقدم .

٣٠ - السيدة فارغاس (نيكاراغوا) : قالت إنه بالرغم من الجهود الوطنية والدولية المكثفة ، فإن مشكلة المخدرات لم تخفّ . وإن ما من بلد ، ناميا كان أم متقدم النمو ، في حصانة من آثارها . وكان الأمين العام قد وصف المشكلة في خطابه الذي افتتح به الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة بأنها قنبلة زمنية وألح على حاجة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وعلى سبيل الأولوية .

٣١ - وتعود مشكلة المخدرات إلى ما قبل إنشاء عصبة الأمم . وذكّرت المتكلمة بمختلف المراحل التي مرت بها التشريعات على مدى السنين ، من اتفاقية الأفيون الدولية الموقعة في جنيف في عام ١٩٢٥ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، والتي كانت نيكاراغوا من بين الدول العشرين الأولى التي صدقت عليها . وتتضمن تلك الاتفاقية المفهوم الأساسي للمسؤولية المشتركة والتعاون الدولي ، ومبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان .

٣٢ - وقد انعقدت الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة لتقرّر كيف يمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يتصديا بفعالية لخطر المخدرات المتزايد . واعتمدت الدورة إعلانا سياسيا وبرنامج عمل عالميا وأعلنت الفترة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٠ عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

٣٣ - وللمجتمع الدولي الآن ، في بداية التسعينات ، مجموعة من الصكوك المتعددة الأطراف ، التي تتناسب ، بشكل يثير الإعجاب ، مع تشجيع التعاون بين الدول . وتعمل مختلف أجهزة الأمم المتحدة مثل لجنة المخدرات ، والهيئة الدولية لمكافحة المخدرات ، وشعبة المخدرات ، والأمانة العامة للهيئة ، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، للتوصية باتخاذ تدابير فعالة ولمساعدة الحكومات في جهودها الوطنية .

٣٤ - وقالت إن وفدها يقدّر الجهودَ المكثفة التي تبذلها الأمم المتحدة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والعملَ الشاق الذي تقوم به الأمانة العامة ، ولكنها أعربت عن أسفها لأن توصية فريق الخبراء الواردة في الوثيقة A/45/652/Add.1 لم تصدر مبكرا لتتيح للحكومات مزيدا من الوقت لدراستها بشكل مفصل . ومع ذلك فإنه بوسع وفدها أن يساند التوصية بإدماج وحدات الأمانة الثلاث في هيكل تنفيذي وحيد يديره موظف أقدم رفيع المستوى يعمل تحت سلطة الأمين العام ، مثل ما ورد في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من

(السيدة فارغاس ، نيكاراغوا)

الوثيقة A/45/642/Add.1 ؛ وأن يُدعى الهيكل الجديد برنامج الامم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات مثلما ورد في مرفق الوثيقة A/45/652 .

٣٥ - وقال إن نيكاراغوا مقتنعة بأن القوانين وحدها لا تكفي لحل مشاكل إساءة استعمال المخدرات . إذ يجب أن تصحبها تدابير خاصة للرفع من مستويات المعيشة ولا سيما في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص لمشكلة المخدرات نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية . وفي نيكاراغوا حيث كان اهتمام مطرد بمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، أُنشئت لجنة وطنية للمخدرات في عام ١٩٨٩ تتمثل إحدى مهامها الرئيسية في جعل التشريعات الوطنية تتوافق مع قواعد اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ . ويتلقى الشباب في إطار التعليم النظامي دروسا عن أخطار إساءة استعمال المخدرات .

٣٦ - وتشترك نيكاراغوا أيضا مع بلدان أخرى في أمريكا الوسطى في اتخاذ إجراءات مشتركة لمراقبة المخدرات . وقالت إن بلدها وقّع ، تعبيرا عن إرادته السياسية للتعاون في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات ، على اتفاق التعاون الإقليمي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، الذي أبرز أهمية التعاون الإقليمي والدولي والحاجة إلى سن تشريعات تتصل بالقضاء على الاتجار بالمخدرات . وبالإضافة إلى ذلك ، اجتمعت سلطات مراقبة المخدرات ، التابعة لبلدان أمريكا الوسطى ، في ماناغوا في آب/أغسطس ١٩٩٠ لوضع آليات لرصد الامتثال لاتفاق التعاون الإقليمي . واعتمد ذلك الاجتماع إعلانا يدعو إلى إنشاء لجنة لأمريكا الوسطى للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، تضطلع بأمور منها دراسة التشريعات المنظمة لتجارة المخدرات في المنطقة . وسوف تؤدي هذه الدراسة إلى توحيد تلك التشريعات وفقا لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وسوف تساعد على تحديد المجالات ذات الأولوية في الانشطة المقبلة لمكافحة المخدرات .

٣٧ - وختمت الممثلة كلامها قائلة إن نيكاراغوا ستواصل تأييد أي إجراء يتخذ على الصعيد الدولي أو الوطني أو الإقليمي ويساعد على تحويل أمريكا الوسطى الى منطقة خالية من الإتجار غير المشروع بالمخدرات .

٣٨ - السيد كونكوبو (بوركينا فاصو) : قال إن إساءة استعمال المخدرات والإتجار بها يمثلان تهديدا متزايدا ويتطلبان عملا نشطا وحازما من جانب المجتمع الدولي . وفي حين أن بوركينا فاصو لم تتعرض لهذه المشكلة إلا منذ وقت قريب فهي تواجه الآن مشكلة مخدرات متزايدة ، وتقوم باتخاذ اجراءات لمكافحتها . وبوركينا فاصو طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ، وهي على اتصال منتظم بالهيئة الدولية لمكافحة المخدرات في فيينا ، وتقدم إليها المعلومات الاحصائية اللازمة .

٣٩ - وسعيا الى منع استخدام العقاقير الطبية لأغراض غير مشروعة ، فإن وزارة الصحة والرفاه الاجتماعي هي الهيئة الوحيدة التي يُؤذن لها باستيراد العقاقير وتوزيعها . ومع ذلك فقد حجزت وكالات إنفاذ القانون في السنوات الأخيرة كميات كبيرة نسبيا من المخدرات غير المشروعة ؛ وأصبحت بوركينا فاصو على وجه التحديد ، تستخدم بشكل متزايد نقطة عبور لشحنات الكوكايين . ويقوم عدد متزايد من الشباب والعاطلين في البلد باستيراد واستهلاك مخدرات أخرى مثل القنّب ومواد منشطة ومهدئة مختلفة . وهناك عدد كبير من مسيئي استعمال المخدرات يستعملون أنواعا مختلفة منها .

٤٠ - وللسيطرة على الوضع ، اتخذت الحكومة ، عددا من المبادرات لمنع إساءة استعمال المخدرات ، بما في ذلك البرامج التعليمية عن استعمال المخدرات ، وحلقات دراسية وطنية جمعت بين ممثلين عن الجمارك ووكالات إنفاذ القانون ووكالات حماية البيئة والشُعب المعنية بالمطارات والسياحة ؛ وبرامج إذاعية ورسائل دعاية باللغات المحلية عن إساءة استعمال التبغ والكحول والمخدرات ؛ ومقالات في الصحف الوطنية عن إساءة استعمال المخدرات .

٤١ - ويجب أن تجري مكافحة المخدرات أيضا على الصعيد الدولي . والتعاون والتضامن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هو السبيل الوحيد لتنفيذ الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، تنفيذا فعالا .

٤٢ - ومن المهم بدرجة مماثلة تطوير التعاون فيما بين بلدان تلك المنطقة الفرعية من افريقيا . وعلى تلك البلدان التي تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية

(السيد كونكوبو ، بوركينا فاصو)

كبيرة أن تعمل معا لتجنب المزيد من الصعوبات التي سوف تنشأ حتما نتيجة لاية زيادة في إنتاج المخدرات غير المشروع في أراضيها . وقال في ذلك السياق إن وفده يساند تماما أحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

٤٣ - السيد لينوكس - بويد (المملكة المتحدة) : قال إن هناك وعيا متزايدا بأن للامم المتحدة قدرة فريدة من نوعها على تعبئة الرأي العام الدولي وتنسيق العمل الدولي لتحقيق أغراض عملية . ومن الواضح أنها قامت بذلك في مكافحة خطر من أكثر الاخطار الاجتماعية مدعاة الى الذعر وهو استعمال المخدرات . وتقوم الوكالات المتخصصة في مراقبة المخدرات والتابعة للامم المتحدة بعمل قيّم . وبالإضافة الى ذلك جرت في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة وفي القمة الوزارية العالمية مناقشة مبادئ توجيهية لاتخاذ اجراءات عملية بغية الحد من الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين . ويمثل عقد الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات فرصة يعتمد المجتمع الدولي فيها تدابير فعالة لمواجهة الخطر الذي تمثله المخدرات ، كما أنه يقدم جدولا زمنيا للقيام بذلك .

٤٤ - وقال الممثل إن وفده يرحب بقرب بدء نفاذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . ويجري وضع إجراءات تشريعية لتمكين حكومته من التصديق على الاتفاقية في أوائل عام ١٩٩١ ولتوسيع تطبيق أحكام الاتفاقية ليشمل الاقاليم التابعة .

٤٥ - ومن الخطوات الإضافية الهامة التي ينبغي لكل بلد أن يتخذها : التصديق على اتفاقيات الامم المتحدة والاتفاقيات الإقليمية ؛ وإبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن تعقب الإتجار بالمخدرات ومصادرة حصائله ؛ ومنع تحويل السلائف الكيميائية الى صنع المخدرات بشكل غير مشروع .

٤٦ - وأضاف يقول إن المملكة المتحدة تنفذ عددا من السياسات والتدابير الهامة في مجال مراقبة المخدرات . ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في الحد من الطلب على المخدرات وهي تقوم ، بالإضافة الى التدابير المحلية الرامية الى ذلك ، بإنشاء فرقة عمل معنية بالحد من الطلب لتقدم النصح الى صانعي السياسة في البلدان الاخرى .

(السيد لينوكس - بويد ،
المملكة المتحدة)

وهناك أيضا حاجة الى وضع إجراء أنجع في ميدان السلائف الكيميائية . وقال إن بلده أدرك بعد أن استعمل مدة طويلة وبنجاح نظام الرصد القائم على الشبهة ، أن هذا النهج قد لا يكون أكثر النُهج ملاءمةً لرصد التجارة الكيميائية الدولية . وهو لذلك يؤيد تأييدا كاملا الدراسة الشاملة للمسائل المتصلة بذلك الميدان ، التي تجريها فرقة العمل المعنية بالكيميائيات ، والتي تضم المملكة المتحدة ضمن أعضائها .

٤٧ - وقال الممثل إن حكومته أبرمت الى حد الآن ، في إطار جهودها الرامية الى منع "تبييض" الأموال ، ١٨ ترتيبا ثنائيا لتعّقب وتجميد ومصادرة حصائل الإتجار بالمخدرات ، وسوف توقّع قريبا على اتفاقية مجلس أوروبا في ذلك المجال . وهي ترّحب بتقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية عن "تبييض" الأموال ، الذي قدم إطارا قيّما للعمل الدولي في ذلك الميدان . وقدم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بدراسة النتائج الاقتصادية الاجتماعية للإتجار غير المشروع بالمخدرات أيضا عددا من التوصيات السليمة فيما يتعلق بفرقة العمل وبالممارسات المصرفية ، وقال الممثل إن وفده يأمل أن تؤيد الجمعية العامة تلك التوصيات .

٤٨ - وتُقدّم المملكة المتحدة قدرا كبيرا من المساعدة المالية والتدريب الى بلدان أخرى تكافح المخدرات . وبالإضافة الى ذلك زادت من تبرعاتها الى أنشطة الأمم المتحدة في ذلك المجال وهي تأمل أن تحذو دول أعضاء أخرى حذوها . وهي ترى أنه ينبغي أن تُولَى مكافحة إساءة استعمال المخدرات أولويةً أعلى في ميزانية الأمم المتحدة العادية . وتساند المملكة المتحدة مساندة كاملة توصيات فريق الخبراء المتعلقة بتوحيد الوحدات الموجودة الثلاث المعنية بمكافحة المخدرات في هيكل واحد . وينبغي أن يدير ذلك الهيكل موظف رفيع المستوى متفرغ وأن تكون له حرية العمل لاتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة المخدرات مراقبة فعلية . وختم الممثل كلامه قائلا إن حكومته تؤيد أيضا التوصيات الأخرى التي قدمها فريق الخبراء والتي ينبغي أن تمثل الأساس للقيام باصلاح فوري في هيكل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

٤٩ - السيد ديكاني (هنغاريا) : قال إنه يجب على المجتمع الدولي الذي تجاوز مرحلة التوعية بمشكلة المخدرات أن ينفذ القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين وفي دورتها الاستثنائية السابعة عشرة . ولا يمكن

(السيد ديكاني ، هنغاريا)

أن يكون التعاون الدولي فعالا دون انضمام عالمي الى الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة وتقديم المزيد من الموارد الى أنشطة مراقبة المخدرات . وعلى المجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان في الوقت نفسه الصعوبات الناشئة عن عدم كفاية الموارد وعن المصالح المتضاربة والتنظيمات المحلية غير المناسبة .

٥٠ - وأضاف يقول إن عددا متزايدا من بلدان العبور ، بما فيها هنغاريا ، تتحول الى بلدان مستهلكة . ورغم أن مشكلة المخدرات في هنغاريا أخفّ من مشاكل العديد من البلدان الاوروبية الاخرى ، فإن هنغاريا تشهد زيادة تدعو الى الفزع في إساءة استعمال العقاقير الطبية في صفوف الشباب . وفي حين أن المخدرات الحقيقية متوفرة في السوق السوداء فإنها بعيدة عن منال معظم الهنغاريين . وقد وضع بلده ، لمكافحة مشكلة المخدرات ، برنامجا خاصا للمخدرات يحاول إشراك الجمهور في الانشطة الوقائية ويتضمن إنشاء مراكز محلية ووطنية لمعالجة إساءة استعمال المخدرات . وقررت حكومته بالإضافة الى ذلك إنشاء فرقة عمل مشتركة بين القطاعات لمعالجة مشاكل المخدرات .

٥١ - وقال إن هنغاريا طرف في الاتفاقيات الاساسية المتصلة بالمخدرات ، وأنها قامت بدور نشط في صياغة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وهي تنظر حاليا في التصديق عليها . وهي تتعاون بنشاط مع الوكالات الدولية لمكافحة المخدرات وذلك بالقيام بأعمال منها تقديم البيانات عن انتاج واستهلاك المخدرات في هنغاريا . وقد قصرت مؤقتا تصدير واستيراد السلائف الكيميائية من الجدول الاول على شركة وحيدة .

٥٢ - وقال إن الصلة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة معروفة جدا . وفي ذلك السياق شجعت الجهود الاقليمية بلده على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها . وهو يقدر جدا الزيارة التي أداها الى بلدان "الطريق البلقاني" وفد يتألف من ممثلين عن صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) ومجلس التعاون الجمركي ، ساعد على تحديد عدة مشاريع مبشّرة . وتولي حكومته أيضا أهمية كبيرة للعمل الذي يقوم به فريق مكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (فريق بومبيدو) التابع لمجلس التعاون الاوروبي ، والذي يتضمن جدول أعماله المقبل مناقشات بشأن عقد اجتماع أوروبي شرقي - غربي في عام ١٩٩١ عن إساءة استعمال المخدرات . وتعمل

(السيد ديكاني ، هنغاريا)

هنغاريا ، التي أصبحت منذ حين عضوا في مجلس أوروبا ، جاهدة لتنفيذ توصيات المجلس بشأن اتخاذ اجراءات في ميدان مراقبة المخدرات .

٥٣ - ولعبت الامم المتحدة دورا رئيسيا في الجهود الدولية الرامية الى مكافحة إساءة استعمال المخدرات . ولذلك فإن وفده يولي أهمية كبيرة للاحداث ذات الصلة مثل دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة ومؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . وسوف تكون المعاهدات النموذجية أدوات هامة في مكافحة المتّجرين بالمخدرات والإجرام الدولي .

٥٤ - وتؤيد حكومته توصية فريق الخبراء المتعلقة بتوحيد الوحدات الثلاث الموجودة في الامانة في هيكل وحيد يديره موظف أقدم مسؤول مباشرة أمام الامين العام . وينبغي أن تكون أولى أولويات الوحدة الجديدة مساعدة لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على رصد الإمتثال لالتزامات المعاهدة . وفي حين أن وفده يوافق على توصيات الامين العام فيما يتعلق بتحسين أداء لجنة المخدرات فإنه يرى أنه ينبغي أن يُعهد الى اللجنة نفسها بتلك المهمة في دورتها القادمة . وقد لعبت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات دورا رئيسيا في مراقبة الانتاج الشرعي للمخدرات وصناعتها والإتجار بها ، ويجب أن تحتفظ بقدرتها على الاداء بشكل مستقل .

٥٥ - ويؤيد وفده توصية الامين العام المتعلقة بانشاء برنامج الامم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات . ومن شأن هذا الهيكل أن يكفل التنسيق الفعّال بين جميع أنشطة الامم المتحدة في مجال مراقبة المخدرات . وختم الممثل كلامه قائلا إن زيادة موارد صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات سوف تحسن كثيرا من سلطة الامم المتحدة في قيادة الجهود الرامية الى مراقبة المخدرات .

٥٦ - السيد مولينا ارامباري (الارجنتين) : قال إن تخفيف التوتر الدولي لم يصحبه مع الاسف انخفاض مماثل في الاتجار الدولي بالمخدرات الذي ازداد الى حد يدعو الى الذعر . وقد أفشى المتّجرون بالمخدرات ، سعيا الى تحقيق أرباح طائلة ، الفساد في مؤسسات البلدان التي يعملون فيها ، فحصلوا بذلك على ما يرخص لهم تقويض الاستقرار السياسي والمؤسسي في تلك البلدان .

(السيد مولينا ارامباري ، الارجنتين)

٥٧ - ومشكلة المخدرات مشكلة دولية ولا يمكن معالجتها بنجاعة إلا عن طريق اتخاذ المجتمع الدولي بأسره إجراءات صارمة . ولا يوجد في تجارة المخدرات تقسيم اصطناعي بين المنتج والمستهلك وبلدان العبور . فالجميع ضحايا ذلك النشاط الإجرامي . والامم المتحدة هي المحفل الملائم لتنظيم الجهود الدولية لمعالجة ذلك . ومن المشجع ملاحظة أن المجتمع الدولي أصبح مدركا أكثر لمسؤوليته في هذا المجال .

٥٨ - وقد بذلت بلدان أمريكا اللاتينية جهودا جديرة بالثناء لمكافحة الإتجار غير المشروع ، ولكن الأمر يتطلب جهودا مماثلة من جانب البلدان المستهلكة للحد من الطلب . ويقع أكبر جزء من المسؤولية على عاتق البلدان المتقدمة النمو لانها تمثل المستهلكين الرئيسيين ولان لها الموارد اللازمة لوضع حد نهائي لذلك النشاط . ويجب إيقاف الإنتاج عن طريق استبدال المحاصيل بغيرها ، ولكن ذلك يستلزم تعاونا من جانب البلدان الصناعية لمنع حدوث تدهور اقتصادي . ويجب أن تكون المحاصيل البديلة مجدية اقتصاديا وقابلة للتسويق . ويجب على البلدان الصناعية أن تقدم مساعدة تقنية واقتصادية ومالية لتشجيع التنمية اللازمة في البلدان المنتجة ولمكافحة الإتجار في بلدان العبور .

٥٩ - ولكي يصبح هيكل مكافحة إساءة استعمال المخدرات التابع للامم المتحدة أكثر فعالية ، ينبغي دمج الهياكل القائمة في هيكل وحيد يترأسه موظف رفيع المستوى مسؤول مباشرة أمام الامين العام . ومن شأن ذلك أن يزيد من الفعالية ويجنب الازدواج ويمثل سلطة تنفيذية كافية لتحقيق نتائج ايجابية .

٦٠ - وقال إن بلده اشترك بنشاط في إعداد اتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وهو من الموقعين على الاتفاقية وسينضم إليها ويصدق عليها قريبا . وختم كلامه قائلا إن الاتفاقية مثال جيد على التقدم الذي حققته في السنوات الاخيرة الجهود الرامية الى الحد من إنتاج المخدرات واستهلاكها ، بيد أن القضاء تماما على مشكلة إساءة استعمال المخدرات يتطلب دراسة أسبابها .

٦١ - السيد بلاكمان (بربادوس) : قال إن التزايد المتواصل لإساءة استعمال المخدرات يهدد المؤسسات القانونية ويزعزع الاقتصادات ويجعل المجتمعات على شفا الكارثة ، ولذلك فهو يرحب بوضع استراتجيات وطنية ودولية لمعالجة المشكلة . وقد سُرّ وفده

(السيد بلاكمان ، بربادوس)

بشكل خاص لأن الحد من الطلب أصبح يعتبر على نفس درجة أهمية الحد من العرض . ورحب بشكل خاص باتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي سوف تصبح نافذة قريبا ، لأنها تتضمن تدابير فعالة لمعالجة العديد من الأنشطة المتصلة بالمخدرات ، ولذلك فهو يأمل أن تصبح الاتفاقية عالمية . وسوف ينضم بلده الذي سن مؤخرا تشريعات جديدة شاملة في ميدان مكافحة الإتجار بالمخدرات ، الى الاتفاقية .

٦٢ - وبالاضافة الى سن تشريعات جديدة لمكافحة الإتجار بالمخدرات وضعت حكومته خطة عمل وطنية تتضمن تدابير لمعالجة الإدمان وتأهيل المدمنين وبرنامج شامل للتثقيف الجماهيري للحد من الطلب على المخدرات . بيد أن دولا صغيرة عديدة ، مثل دولته ، تفتقر للموارد اللازمة لشن حرب على المخدرات ، وتحتاج الى مزيد من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف . وقد استفاد بلده كثيرا من المساعدة الثنائية . وقد أنجزت هيئات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات عملا جديرا بالثناء ولذلك فهو يلحّ على بذل الجهود لمعالجة افتقار تلك الهيئات الى الموارد المالية والبشرية مما يعوق قدرتها على الوفاء بولاياتها . وينبغي أيضا أن تُقدم الى الهيكل الموحد الذي أوصى به فريق الخبراء (A/45/652/Add.1) موارد مالية وبشرية كافية ليكون فعالا وكفؤا .

٦٣ - السيد فيلاغران دي ليون (غواتيمالا) : قال إن المجتمع الدولي إعترف بمسؤوليته الجماعية في مكافحة إنتاج المخدرات واستهلاكها وأن للأمم المتحدة دورا مركزيا تقوم به . ولذلك فهو يرحب بمقترحات فريق الخبراء (A/45/652/Add.1) بدمج أنشطة مختلف هيئات ووحدات مراقبة المخدرات ، وباعتراف الفريق بالحاجة الى تنسيق وقيادة أحسن . بيد أن هناك شكوكا لا تزال تحوم حول التنظيم الجديد وكيفية إدماج الأمانات القائمة وكيفية تمويلها ، ويجب تبديد تلك الشكوك في القرار الذي سيعتمد . وأعرب عن الأمل في أن يتسنى تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال مراقبة المخدرات رغم الأزمة المالية التي أدت الى تخفيضات يؤسف لها في برامج توليها البلدان النامية أهمية خاصة . وينبغي للبلدان الميسورة أن تساهم مساهمة أكبر تتناسب مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مكافحة مشكلة المخدرات ، وأن تبذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية .

(السيد فيلاغران دي ليون ، غواتيمالا)

٦٤ - ومن المؤسف له أن الموارد المتاحة للمجتمع الدولي لمكافحة المخدرات ضئيلة جدا بالمقارنة مع الارباح الطائلة التي تجنيها تجارة المخدرات . وواضح أن تلك الارباح لا تستثمر في البلدان النامية التي تنتج المخدرات . ومما يزيد من الاضرار التي تلحق بالبلدان النامية في التجارة الدولية انخفاض أسعار صادراتها الى مستويات لم تبلغها من قبل . وتعني المديونية الناتجة عن ذلك إنخفاضا في الخدمات الاجتماعية الاساسية ، وفشل الخطط الانمائية ، وتزايد الفقر ، مما يعطي الفلاحين الفقراء حافزا قويا على إنتاج محاصيل المخدرات . ولايمكن أن ينجح استبدال المحاصيل بغيرها إلا اذا تأكد الفلاحون من الحصول على دخل كاف وخدمات اجتماعية كافية . وعلى المجتمع الدولي أن يتيح مزيدا من الموارد للبلدان المنتجة لكي يتيسر تنفيذ استراتيجية لاستبدال المحاصيل بتوفير بدائل شرعية قابلة للتسويق .

٦٥ - وقال إن الإجرام العنيف المرتبط بالمخدرات يهدد المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في عدد من البلدان . وعلى البلدان المتقدمة النمو ، التي سبّب تنامي سوق المخدرات فيها الى حد كبير نشوء هذه الحالة ، أن تدرس أسباب تزايد إساءة استعمال المخدرات . وينبغي أن تتناول الدراسة المطلوبة في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٤ الضغوط الاقتصادية التي أجبرت الفلاحين في البلدان النامية على زراعة محاصيل المخدرات . ويجب أيضا دراسة الصلة بين تجارة المخدرات وتجارة الاسلحة والجهود التي تبذلها الجماعات المسلحة في البلدان النامية لتقويض الديمقراطية الناشئة .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠